تتمة مقالة داود الديك

إرباك الحركة وقيادتها وإحراجها سياسيا، وضاعف من أزمتها على كافة المستويات.

وهذا يقودنا للحديث عن كتائب شهداء الأقصى، وهي مجموعة من أبناء التنظيم ممن أخذوا على عاتقهم الردّ على جرائم الاحتلال ومجازره باستخدام كافة أشكال المقاومة، بعيدا عن أي قرار سياسي صادر عن أية مؤسسة أو مستوى قيادي داخل الحركة. وفي هذا المجال، حلّت الفتاوى والاجتهادات الشخصية والإيماءات والإيحاءات محل التوجيهات والتعليمات المركزية. وفسر هؤلاء الشباب، بطريقتهم، حالة الغموض في مواقف رئيس الحركة بخصوص العمل المسلح واستهداف المدنيين. إن ظاهرة الكتائب داخل حركة فتح، من حيث طريقة عملها وتنظيمها، ومن حيث طريقة التعاطي معها من قبل الأطر الشرعية الرسمية لفتح، ومن قبل الكادر التنظيمي القيادي، ما هي إلا تعبير جليّ عن عمق الأزمة الداخلية والتنظيمية لحركة فتح، وتعبير عن الأزمات الذاتية والمشاكل التي تعصف بالكادر الأساسي للتنظيم.

ولعل أكثر ما يثير الاستغراب، أن أيّا من أطر فتح الرسمية ولا حتى الميدانية، لم يتبنّ رسميا وعلى الملأ مجموعة الكتائب ونشاطها المسلح، على الرغم من أن الكتائب أصبحت على أرض الواقع بمثابة الجناح العسكري للحركة. فإذا كان هؤلاء المناضلون هم من أبناء فتح الشرعيين، فلماذا لم يتم حسم موضوعهم؟ لماذا لم يتم تبنيهم رسميا، أو الإعلان عن عدم شرعيتهم أو عدم شرعية ما يقومون به؟ لقد ترك الغموض والفوضى واللبس هؤلاء في مهب الريح ؟ تركوا فريسة للاحتلال وطائرات «الأباتشي» ، وفريسة للمتفذلكين والمحللين والصحافيين، وحتى لجزء من الفتحاويين الذين استغلوا قضيتهم ونضالهم، إما للمزاودة عبر الفضائيات، أو لتحقيق مكاسب ذاتية ودعائية على حساب دمهم وعلى حساب معاناة أولادهم وعائلاتهم.

وهنا يبرز السؤال:إذا كانت السلطة لم تتبنّ رسميا خيار المقاومة خيارا استراتيجيا، وإذا كانت فتح هي العمود الفقري للسلطة، فكيف يعمل هؤلاء المناضلون؟ ما هي، ومن هي مرجعيتهم؟ وهل ستوفر لهم حركتهم الأم الحماية؟ لماذا يتركون تارة فريسة لهواة التبنّي والمزاودة، وتارة لهواة الاستنكار والشجب وإعلان البراءة، بينما تقوم آلة الحرب الإسرائيلية بطحن عظامهم ؟! والأمور تتجه إلى أنه قد يأت يوم تصبح فيه الكتائب، أو أنها أصبحت فعلا، عبئا على الحركة من حيث الشكل والمضمون.

صحيح أن عمليات كتائب شهداء الأقصى ضد المدنيين الإسرائيليين داخل إسرائيل، على قلّتها (حوالي ٥ عمليات)، جاءت بالأساس ردا على جرائم الاحتلال وبطشه، إلا أنها من زاوية أخرى، تشير إلى أن فتح، بطريقة أو بأخرى، انجرت إلى مربع حماس والجهاد الإسلامي. وهي في المحصلة النهائية قد تشير إلى أن فتح فقدت، في بعض الأحيان، البوصلة السياسية، فصارت تتصرف وكأنها جزء من الفصائل المعارضة لاتفاق أوسلو ولنهج المفاوضات والحل السلمي، خلافا لما هو مطلوب منها كحركة قائدة للمشروع السياسي الفلسطيني. وليس أدلّ على ذلك من دور فتح في لجنة القوى الوطنية والإسلامية. لقد كانت المواقف والتصريحات السياسية الصادرة عن ممثلي فتح في هذه اللجنة، وفي كثير من الأحيان، متناقضة مع الموقف السياسي الرسمي للسلطة ولا تعكس أدنى حد من الانسجام معه. وفي هذا السياق، يمكن تفهم وجهة النظر التي ترى أن بعض مجموعات كتائب الأقصى تأثرت بأنماط عمل غير فتحاوية وغير فلسطينية، أو بأنماط فلسطينية خارج الوطن. وبذلك تكون فتح، من خلال استهدافها العمق الإسرائيلي في بعض الأحيان، خرجت عن قواعد اللعبة. من جهة أخرى، قد يقودنا التحليل إلى فهم عمليات الكتائب داخل إسرائيل كمحاولة لإنقاذ شعبية فتح مقابل شعبية حماس، في الوقت الذي خسرت فيه الحركة جزءا من شعبيتها ومدّها الجماهيري بسبب الفساد وسوء الأداء والخلل الإداري والمالي لأجهزة السلطة ومؤسساتها.

قد نجد داخل حركة فتح من يقول أن العمليات داخل إسرائيل لا تعبر عن استراتيجية حركة فتح، وأنها مجرد ردّات فعل فردية على جرائم شارون، وأنها لا تعبر، في المحصلة النهائية، عن موقف الحركة. ويترافق هذا القول، مع طرح آخر يرى أنه لا يوجد أزمة داخل فتح بخصوص موضوع المقاومة بحد ذاته. ويرى أصحاب هذا الطرح أن الرئيس تبنّى أسلوب الغموض البنّاء حيال هذه القضية، وأنه نجح في ذلك. واستطاعت حركة فتح (تحديدا الرئيس والتنظيم) إدارة المقاومة بطريقة ناجحة، مع تمسكها في نفس الوقت بالخيار الدبلوماسي. يمكن تفهم ذلك استنادا إلى طبيعة فتح كحركة أو جبهة أو برنامج سياسي، خاصة وأن القرار النهائي والحاسم داخل الحركة هو عادة للأقوى، ألا وهو الرئيس أبو عمار. إنه الوحيد القادر، وبعيدا عن أية مؤسسة فلسطينية، على تحديد السقف السياسي للشعب الفلسطيني. لكن، لا بد من القول أن اعتماد الغموض والفوضى وترك الأمور على حالها ليحسمها الزمن أثبت عدم جدواه في كثير من الأحيان. فالسياسة تتطلب وضع إطار عام والإلمام بتفاصيله، وحسابها من منظور الربح والخسارة. وفي وضعنا، أثبتت تجارب السنتين الماضيتين، أننا دفعنا ثمنا باهظا جراء هذا الغموض وهذه الفوضى.

مبادرة التنظيم مع الاتحاد الأوروبي

بعد مرور سنتين على الانتفاضة، يبدو أن حركة فتح لا تزال متمسكة بخيار المقاومة ضمن حدود عام ١٩٦٧، مع تمسكها بخيار المفاوضات، على الرغم من عدم وجود شريك سلام إسرائيلي لحد الآن. ومنذ اندلاع الانتفاضة، يدور جدل واسع وحوار دؤوب داخل حركة فتح بشأن أساليب واستراتيجيات المقاومة. وهو ما تزامن مع جهود أوروبية حثيثة بهذا الشأن تركز على عدم استهداف المدنيين مع الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في المقاومة المشروعة للاحتلال وفقا للمواثيق والأعراف الدولية. ويبدو أن فتح توصلت إلى رؤية حول أشكال المقاومة وشرعيتها، وحول أهمية النضال الجماهيري.

استعدت حركة فتح لإصدار هذه الرؤية على شكل إعلان بالتنسيق مع الأوروبيين باسم قيادة التنظيم في الضفة وغزة بعد موافقة أبو عمار عليها. وفعلا، عرض الأوروبيون على قيادة التنظيم عدة صيغ، إلا أن التنظيم قرر صياغة ورقته الخاصة به، التي جرى حولها حوار على مستوى المركزية والثوري والقيادات السياسية وعلى مستوى الكادر والقيادات الميدانية.

بعد ذلك قدمت الوثيقة للرئيس الذي اعتمدها بعد أن أجرى عليها بعض التعديلات. ويبدو أن إصدار هذا الإعلان جاء في سياق تبعات أحداث الحادي عشر من سبتمبر في نيويورك وواشنطن، وما تبعها من حمّى الحرب على الإرهاب. لقد أرادت فتح من وراء الإعلان إعادة الشرعية للمقاومة الفلسطينية عموما، وللمقاومة الفتحاوية على وجه الخصوص. سيما وأن الأمريكيين، ونسبيا الأوروبيين، كانوا قد أضافوا كتائب الأقصى إلى لائحة المنظمات الإرهابية. ويمكن القول أن هذه الوثيقة التي أصبحت تعرف بمبادرة التنظيم، تشكل رؤية الحركة وموقف التنظيم، وتعتبر أول وثيقة تصدر عن الحركة بهذا الشكل وبهذا المضمون. وهي بالنسبة لحركة فتح، تشكل أساسا للحوار مع القوى الوطنية والإسلامية الأخرى.

ولعلّ ابرز ما جاء في هذا الإعلان، الفقرة التالية:«انطلاقا من حقنا المشروع في الحرية والاستقلال، فإننا سنواصل مقاومتنا ضد الاحتلال والاستيطان بكافة الوسائل المشروعة. إننا ندين بشدة كافة الإجراءات العدوانية للاحتلال بما فيها استهداف المدنيين الفلسطينيين. وانسجاما مع المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، نحن حركة فتح نرفض وسوف نمنع أي هجوم ضد المدنيين الإسرائيليين. إننا ندرك بأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وعدوانه واستهدافه لنسائنا وأطفالنا ومنازلنا سيولّد ردّات فعل فردية، إلا أننا ملتزمون بهذا الخط السياسي وسوف نعمل لمنع جميع الهجمات على المدنيين تماشيا مع قيمنا الإنسانية ومع هذا المبدأ الإنساني الهام».

كان من المقرر أن تنشر هذه الوثيقة عشية مجزرة «حي الدّرج» في غزة حيث حاولت الحكومة الإسرائيلية اغتيال صلاح شحادة. أجل نشر الوثيقة، وفهمت هذه المجزرة من قبل حركة فتح ومن قبل الأوروبيين، على أنها محاولة إسرائيلية لقتل هذه المبادرة. سيما وأنه حسب الأوروبيين، فإن جهات إسرائيلية رسمية كانت على علم بهذه المبادرة التي حظيت بدعم الاتحاد الأوروبي. استمر الحوار بعد فترة وتم نشر المبادرة.

أزمة السلطة من أزمة فتح

هنالك من يقول أن أزمة السلطة ناتجة بالأساس عن أزمة حركة فتح، حيث لم تتمكن الحركة من تحقيق توازن بين دورها في التحرر الوطني، وبين دورها في البناء العام والبناء الذاتي الحركي. وللخروج من هذا المأزق، ينادي الكادر التنظيمي القيادي لفتح بأن تعيد الحركة تعريف نفسها وحدودها وبرامجها وآليات عملها بشكل واضح. فهم يرون أنه لا يمكن تصور سلطة ديمقراطية قوية دون أن تكون حركة فتح بالأساس ديمقراطية وقوية. وهذه المقولة بحاجة إلى مزيد من البحث والتحليل والدراسة، ولا يمكن التسليم بها دفعة واحدة.

يستشهد البعض على هذه المقولة بقضية إصرار أعضاء المجلس التشريعي، وخصوصا الفتحاويين منهم، على عدم التصويت بالثقة على الحكومة السابقة مما أجبرها على الاستقالة. إلا أنه يجب أن لا يغيب عن البال، أن نجاح نواب فتح في إسقاط الحكومة أو دفعها للاستقالة، لا يعكس حقيقة وجود روح إصلاح جذري داخل الحركة ومؤسساتها. فلم تأت هذه الخطوة نتيجة عمل مؤسساتي فتحاوي منظم، بل يمكن النظر إليها كمحاولة ململة، أو «فشّة خلق»، في سياق تعاظم النقد الشعبي لأداء الحكومة، وفي سياق تعاظم النقد في قواعد فتح التنظيمية للأطر الرسمية المترهلة للحركة، في الوقت الذي أفقدت فيه الاجتياحات الإسرائيلية المتكررة السلطة الفلسطينية وأجهزتها ومؤسساتها هيبتها، وأظهرت مدى ضعفها وهشاشتها على الأرض، ومدى بعدها وغيابها عن معاناة المواطنين وهمومهم وقضاياهم الحياتية.

إذن، لا يمكن النظر إلى ما جرى في موضوع الثقة على الحكومة في المجلس التشريعي، وكأنه تحول جذري أو قفزة نوعية في العمل السياسي الفلسطيني عموما، وفي حركة فتح على وجه الخصوص. لا يجب المبالغة في هذا الأمر. فقد تداخلت خيوط وتشابكت وعوامل ذاتية وموضوعية، فتحاوية وغير فتحاوية، في إنجاز هذا الموضوع. مع ذلك، لا يجب التقليل من شأن هذا الحدث، فقد يحمل في طياته بوادر مبشرة على طريق الإصلاح والتغيير، إذا ما تم البناء عليه ومراكمته.وهنا قد نقترب من مقولة ارتباط وضع السلطة بوضع فتح، لأنه يبدو أن الكرة دائما في ملعب حركة فتح التي تتربع على قمة السلطة وتهيمن على صناعة القرار السياسي الفلسطيني، كما أنها تحظى بغالبية مقاعد المجلس التشريعي كمؤسسة مهمة وفاعلة إذا أريد لها ذلك.

وإذا ما أردنا تناول ما جرى في المجلس التشريعي بشيء من التفصيل، يمكننا القول أن تجربة السنتين الماضيتين أبرزت الشعور بوجود فجوة كبيرة بين الشعب وبين الوزراء، وبوجود فجوة نضالية أخرى بين الوزراء من جهة والرئيس من جهة أخرى. ومع تصاعد وتيرة العدوان الإسرائيلي وتدهور أوضاع المواطنين، تبلور موقف يرى ضرورة تغيير هذا التشكيل الحكومي وتحميله مسؤولية الإخفاق في الأداء الفلسطيني الداخلي ومسؤولية الفساد عند بعض أعضائه في ظل فتك وبطش آلة الحرب الإسرائيلية. من جهة أخرى، كان الكثيرون، من فتح وخارج فتح، يرون أن هذه التشكيلة الحكومية متضخمة، ولا بد من تشكيل حكومة مصغرة ومتقشفة، وأكثر التصاقا بمعاناة المواطنين. وليس خافيا على أحد أن نواب حركة فتح صبّوا جام غضبهم على بعض الوزراء (معظمهم من الوزراء القدامى)، في حين أنهم التفوا حول بعض الوزراء الذين توسموا فيهم الخير، كوزير المالية على سبيل المثال.

لقد أراد نواب فتح وغيرهم ضخ دماء جديدة في الحكومة، وأرادوا حكومة متمسكة بالقرار السياسي وبالموقف الوطني، وليس حكومة رخوة. حكومة ملتصقة بصمود الرئيس عرفات وليست عبئا عليه.

من جهة أخرى، ليس خافيا على أحد وجود عوامل ذاتية تداخلت وتقاطعت مع العوامل الموضوعية الآنفة الذكر. فقد يكون في فتح وفي غيرها من كانوا يطمحون لتولي حقائب وزارية، ولم يحالفهم الحظ في التشكيلة الوزارية السابقة. وقد تكون هنالك منطقة جغرافية معينة غير راضية عن نصيبها من التشكيلة السابقة. وقد يوجد بين صفوف النواب من أراد الشروع بحملة انتخابية مبكرة استعدادا للانتخابات التشريعية القادمة.

ومهما يكن الأمر، فلا يمكن اعتبار ما جرى في المجلس التشريعي موجها ضد شخص الرئيس عرفات كما حاولت إسرائيل وغيرها من الأطراف تسويقه. المجلس التشريعي طلب من الرئيس تشكيل حكومة جديدة فقط، وعرضها ثانية على المجلس. كما أن ما جرى في التشريعي لا يمكن اعتباره نتيجة مباشرة للضغط الخارجي من أجل الإصلاح. قد يكون الضغط الخارجي سرّع وتيرة النقاش الفلسطيني الداخلي. وقد يكون الضغط الخارجي سببا مباشرا في تململ حركة فتح ومحاولتها قطع الطريق أمام المشاريع الإسرائيلية والأمريكية الرامية إلى إضعاف الموقف الوطني الفلسطيني، من خلال المسّ بشرعية الرئيس ومحاولة الحد من صلاحياته واستبداله بمن لديه جاهزية للتعاطي مع الحلول والصيغ المطروحة أمريكيا وإسرائيليا. لقد شعرت فتح بأنها أولى برفع لواء الإصلاح وبتحمل مسؤوليته، وبوضع أجندة وطنية له. ويبدو أن نواب فتح كانوا مهيئين لمثل هذه المسؤولية، ولو متأخرين. فقد مضى أكثر من ست سنوات على تأسيس المجلس التشريعي الفلسطيني، دون أن يكون لنواب حركة فتح دور بارز في هذا المضمار.

فتح والإصلاح..أجندات مختلفة

وهذا يقودنا للتساؤل: أين تقف حركة فتح من موضع الإصلاح والتغيير؟ بداية، فإن عملية التغيير والإصلاح في فتح معقدة وليست سلسة. فليس من السهولة بمكان تغيير مسؤول صغير في فتح على مستوى مسؤول موقع في إحدى القرى أو المخيمات. فما أن يتمكن أي صاحب موقع من الظفر بموقعه حتى يبدأ بتسخير كل جهوده وطاقاته وعلاقاته وتحالفاته بهدف إدامة بقاءه في منصبه. وهذا تقليد متعارف عليه، بل يتم التعامل معه وكأنه أمر قدري. وأي محاولة للتغيير والإصلاح، سرعان ما تحارب وتتّهم وتشوه. ويبدو أن فتح تعودت على ذلك. وغالبا يكون الحلّ من خلال البحث عن مواقع أو مناصب أو مسميات جديدة لإسكات أو ترضية من يتصدر المطالبة بالتغيير أو الإصلاح.

بشكل عام، يبدو أنه لا يوجد موقف واحد وموحد للحركة في مجال الإصلاح والتغيير، بل يوجد أجندات مختلفة داخل الحركة، متصارعة ومتضاربة المصالح. وتتراوح هذه الأجندات بين منطلقات ذاتية شخصانية ومنطلقات موضوعية وطنية. وليس من السهل تفكيك هذه الأجندات والتعرف على رموزها، فقد اختلط الحابل بالنابل. وليس أدلّ على ذلك، من جملة التعارضات والمشاحنات العلنية، والعدد الكبير من البيانات الملتهبة والموقعة بأسماء مختلفة ولأهداف غير متجانسة. الشيء الوحيد المشترك بينها هو إدعاء الشرعية المستمدّة من الرئيس أبو عمار، فكل يدّعي وصلا لليلى... وليلى لا تقرّ لهم بذاكا!

عمليا، لم يعد أحد يستطيع القول بسهولة أن هذا الموقف أو ذلك هو موقف حركة فتح، إلا إذا كان موقفا قاطعا وصادرا عن الرئيس.

لم يعد خافيا على أحد وجود أكثر من أجندة داخل حركة فتح. فهنالك أصحاب الأجندة التي تعظم سلبيات الانتفاضة والمقاومة، وتسعى دائما لمحاكمتها وجلد الذات. وقد يفهم ذلك على أنه مقدمة لتبرير التنازل السياسي، أو محاولة لمغازلة أطراف غير فلسطينية والإيحاء لها بأن أصحاب هذه الأجندة مؤهلون للقيادة. من جهة أخرى، هنالك أصحاب الأجندة التي تضخم المنجزات ولا تضع حدودا لأشكال النضال، وتحمل الانتفاضة أكثر مما تحتمل. كل ذلك على حساب معاناة المواطنين، وعلى حساب مصالحهم ومصدر دخلهم وأمنهم. وكلتا الأجندتين يفتقر إلى الواقعية والمصداقية. إن حركة فتح بأمسّ الحاجة إلى تيار واقعي وطني لا يعظم السلبيات ولا يضخم الإنجازات.

تنظيم حركة فتح ليس له أجندة واضحة، بل موزع على المدرستين. بل يمكن القول أن جزءا مهما من الكادر التنظيمي القيادي لفتح متقاطع مع الأجندة الأولى. ومهما يكن الأمر، يبدو جليّا أن التنظيم لم يستطع حتى الآن إفراز قيادة واضحة ومتبلورة تمثله وتعبر عن قضاياه وتعبر عن هموم وتطلعات الكادر الأساسي. وفي المحصلة النهائية، لا يزال التجاذب والتعارض بين أجندات حركة فتح هو سيد الموقف، وليس من السهولة حسم أية قضية داخل حركة فتح كما هو الحال عبر عشرات السنين.

مع ذلك، حسمت حركة فتح، على غير عادة، موضوع تعيين رئيس وزراء، وقررت اللجنة المركزية لحركة فتح عدم تعيين رئيس وزراء في هذه المرحلة، وتأجيل ذلك إلى ما بعد قيام الدولة الفلسطينية. لكن لماذا الحسم الآن، في حين لم تحسم قضايا أخرى كبيرة ومهمة بالنسبة للحركة.؟ يبدو أن لذلك علاقة بما تم تداوله من وجود مشاريع لقيادات بديلة. فمع حصار مقر الرئيس عرفات في رام الله، والتهديد الإسرائيلي باقتحام المقر أو هدمه على من فيه، بلغت القلوب الحناجر وظن بالناس الظنون. يبدو أن البعض من فتح فهم أن الظرف الداخلي والخارجي موات للقفز على سدّة الحكم وقلب الأمور. فمنذ بداية الانتفاضة، ظهر تيار داخل فتح يعظم السلبيات ويحاكم الانتفاضة، ويحمل الشعب والقيادة مسؤولية تدهور الأوضاع بعيدا عن سياسة الحكومة الإسرائيلية. كان لدى هؤلاء قراءتهم الخاصة لحصار الرئيس وللموقف الدولي من موضوع الإصلاح. وهم من أصحاب نظرية اللاعنف، وهي مدرسة موجودة في فتح منذ زمن طويل، وتسعى للإيحاء بأنها مستعدة لقبول المساومة والحل الوسط. وهذا يوحي بأن الرئيس هو العقبة الرئيسية أمام هذا الحل.

هذه قراءة متواضعة لواقع حركة فتح كما يبدو لحد الآن. وهو واقع غير مطمئن وغير مشجع. وإذا لم تقدم الحركة إجابات شافية لجملة من القضايا الرئيسية والأسئلة التي سبق ذكرها، إذا لم تعد تعريف نفسها وترميم وتجديد هياكلها، وتعقد المؤتمر العام السادس، فإنها بوضعها الحالي غير قادرة على الاستمرار. ولعل ما يحفظ للحركة توازنها النسبي وبقاءها هو وجود الرئيس أبو عمار، وإلا فماذا سيكون عليه الحال بعدم وجوده؟ واضح أن حركة فتح بوضعها الحالي غير قادرة على الاستمرار بعد ياسر عرفات.